

المسألة الرابعة [فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامَ، وَكَعْبَ الْأَحْبَارَ، وَاحْوَهُمَا شَهَدُوا لَنَا بِذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِمْ، فَهَلَّ أَتَى ابْنُ سَلَامٍ وَأَصْحَابَهُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا بِالنُّسُخِ الَّتِي لَهُمْ كَيْ تَكُونَ شَاهِدَةً عَلَيْنَا؟ وَالْجَوابُ مِنْ وُجُوهٍ أَحَدُهَا: أَنَّ شَوَّاهِدَ النُّبُوَّةِ وَآيَتَهَا لَا تَنْحَصِرُ فِيمَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ نَعْتِ النَّبِيِّ وَصِفَتِهِ، وَشَوَّاهِدُهَا مُتَنَوِّعَةٌ مُتَعَدِّدةٌ جِدًا، وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْأَرْضِ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامُهُمْ عَنِ الشَّوَّاهِدِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي فِي كُتُبِهِمْ، وَالْأَيَّاتِ الَّتِي شَاهَدُوهَا، وَجَاءَتْ تِلْكَ الشَّوَّاهِدُ الَّتِي عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مُقَوِّيَّةٌ وَعَاصِدَةٌ مِنْ بَابِ تَقْوِيَّةِ الْبَنِيَّةِ، وَقَدْ تَمَّ التِّصَابُ بِهُنَّهَا. فَهُؤُلَاءِ الْعَرَبُ مِنْ أَوْلَاهُمْ إِلَى آخِرِهِمْ لَمْ يَتَوَقَّفُ إِسْلَامُهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ الشَّوَّاهِدِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَدْ بَلَغَ بَعْضَهُمْ وَسَمِعَهُ مِنْهُمْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا، كَمَا كَانَ الْأَنْصَارُ يَسْمَعُونَ مِنَ الْيَهُودِ صِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْنَهُ وَمَخْرَجَهُ فَلَمَّا عَانَتْهُ وَأَبْصَرَهُ عَرْفُوهُ بِالنَّعْتِ الَّذِي أَخْبَرَهُمْ بِهِ الْيَهُودُ فَسَيَقُولُمْ إِلَيْهِ، وَقَالُوا: لَيْسَ هُوَ الَّذِي كُنَّا نَعْدِهُمْ بِهِ. بَلْ طُرُقُ الْعِلْمِ بِهَا مُتَعَدِّدَةٌ، فَإِذَا عُرِفَتْ نُبُوَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرُقِ ثَبَّتْ نُبُوَّتُهُ وَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ، وَإِذَا عُلِمَتْ نُبُوَّتُهُ بِمَا قَامَ عَلَيْهَا مِنَ الْبَرَاهِينِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَبَشِّيرٌ مِنْ قَبْلِهِ بِلَازِمِ الْنُّبُوَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لَمْ يَجِدْ وُقُوعَهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ تَصْبِيقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ تَصْبِيقًا بِدُونِهِ، وَإِنْ كَانَ لَازِمًا عِلْمًا قَطْعًا أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ، إِذْ لَا يَلِزُمُ مِنْ وُجُودِ الشَّيْءِ نَقْلُهُ الْعَامَ وَلَا الْخَاصَّ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ مُوسَى وَالْمَسِيحُ وَهَذَا مِمَّا عُلِمَ بِالاضْطِرَارِ. فَلَوْ قُدِرَ أَنَّ الْبِشَارَةَ بِنُبُوَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُسَتِّ فِي الْكُتُبِ الْمُؤْجُودَةِ بِأَيْدِيهِمْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي كُتُبٍ غَيْرِ هَذِهِ الْمَشْهُورَةِ الْمُتَداوَلَةِ بَيْنَكُمْ، فَلَمْ تَرَلْ عِنْدَ كُلِّ أُمَّةٍ كُتُبٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْضُ خَاصَّتِهِمْ، فَضْلًا عَنْ جَمِيعِ عَامَّتِهِمْ، وَنُسِختِ النُّسُخُ مِنْ هَذِهِ الَّتِي قَدْ بُدِّلَتْ وَاشْتَهَرَتْ، بِحِيثُ لَا يُعْرَفُ غَيْرُهَا، وَاخْتَفَى أَمْرُ تِلْكَ النُّسُخِ الْأُولَى، وَهَذَا كُلُّهُ مُمْكِنٌ.